توحيد العلامة الإعرابية الفرعية

دراسة في ضوء الخلاف النحوي والاستعمال اللهجي

د٠ محمد عوض السعود (*) **(باحث رئيس)**
د٠ عبدالله حسن الذنيبات (*) **(باحث مشارك)**

المقدمة:

تمثل العلامة الإعرابية (الشكلية) عنصرًا مهمًّا من عناصر الحكم على الموقع الإعرابي للكلمة، إذ هي إشارة مباشرة من اللغة إلى القارئ أو المتلقي لذلك الموقع الإعرابي للكلمة، وهي بديل عن العلاقة العميقة بين وحدات الكلام، إذ تُسهّل هذه العلامة الشكلية الحكمَ على الكلمة رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا.

وتبعًا لهذه القيمة اللغوية النحوية للعلامة الإعرابية فقد حرص النحاة كل الحرص على توضيح طبيعة هذه العلامات، ودراستها دراسة تفصيلية كي تدوم تلك القيمة اللغوية لهذه العلامات، إلا أن بعض المظاهر الاستعمالية – الفصيحة وغير الفصيحة – فقدت قيمة بعض هذه العلامات، وفقدت جزءًا من قيمة بعضها الآخر، ومن ذلك العلامات الإعرابية الفرعية، التي فقدت بعض قيمتها قديمًا، وفقدت قيمتها الإعرابية حديثًا، الأمر الذي دفع باللغة إلى توحيد هذه العلامة في الحالات الإعرابية كافة.

(*) قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم– جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
البريد الإلكتروني:
Abdullah.Thonibat@wise.edu.jo / mohammad.alsoud@wise.edu.jo
(*) قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم– جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
البريد الإلكتروني:
Abdullah.Thonibat@wise.edu.jo / mohammad.alsoud@wise.edu.jo

تقسيم البحث:

انقسم البحث إلى مبحثين، تناول الأول منهما الحديث عن مفهوم العلامة الإعرابية الفرعية الحرفية، في حين تناول الثاني آراء العلماء في توحيد العلامة الإعرابية الفرعية الحرفية في النحو العربي ومظاهرها في اللهجات قديمها وحديثها، وانتهى إلى خاتمة اشتملت على نتائج البحث واستنتاجاته وتصور عام لتوحيد العلامة الإعرابية الفرعية الحرفية.

أهميّة البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في أنه يبين نمطًا من التلاقي بين العربية الفصيحة من جهة، واللهجات المعاصرة من جهة ثانية، كما يربط اللهجات العربية القديمة بالحديثة، ويُظهر جانبًا من القيمة الدلالية لهذه العلامات التي تختص بغير الإعراب.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في فكرة العلامات الفرعية الحرفية والخلاف حولها في الفصيحة ومظاهرها في اللهجات، من هنا فقد جاء هذا البحث ليبين مظاهر توحيد العلامة الإعرابية في اللهجات العربية القديمة والحديثة، مع التأكيد هاهنا على أن العلامات التي درسها البحث تتمثل فيالعلامات الفرعية الحرفية، أي الإعراب بالحروف.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح المقصود بالعلامة الإعرابية، وبيان أنواعها، والخلاف فيها، وما يندرج تحت هذا البحث منها، وبيان مظاهر توحيد العلامة الإعرابية في اللهجات العربية القديمة والحديثة، وارتباطها باللغة العربية الفصيحة، ويُظهر القيمة الدلالية التي ترتبت على هذه العلامات، والنتائج التي ظهرت؛ بسبب ضياع القيمة الإعرابية لهذه العلامات الشكلية.

أسئلة الدراسة:

ويأتي هذا البحث ليجيب عن الأسئلة الآتية:

١. ما مفهوم العلامة الإعرابية؟

٢. ما مظاهر توحيد العلامة الإعرابية قديمًا وحديثًا؟

٣. كيف برزت ملامح توحيد العلامة الإعرابية في اللغة العربية؟

٤. ما النتائج التي ترتبت على توحيد العلامة الإعرابية الفرعية الحرفية؟

٥. هل هناك اختلاف في العلامة الإعرابية الفرعية؟

٦. هل يمكن توحيد العلامة الإعرابية في ظل اختلاف العلماء في العلامة الإعرابية الفرعية الحرفية؟

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث دراسة سابقة تناولت موضوع توحيد العلامة الإعرابية، غير أنهما أنه وجد مجموعة من الدراسات التي تحدثت عن العلامة الإعرابية بصورة عامة، وذلك أفاد البحث في بعض جوانبه النظرية، وهذه الدراسات هي:

- عبد اللطيف، محمد حماسة، وميلاد، خالد: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ١٩٨٦م.

- بشير، إيمان سليمان: العلامة الإعرابية في الجملة العربية ووظيفتها النحوية: دراسة نحوية وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، ٢٠٠٧م.

- العزري، عيسى: العلامات الإعرابية، مجلد ٢٠١٥م، مجلة الحكمة للدراسات، الجزائر.

- العصلب، أبو شعفة محمد: العلامات الإعرابية ومظاهر تطورها في اللهجات العربية، ٢٠١٨م.

– الثقفي، غراب بن جار الله: علاقة أصوات المد بالعلامة الإعرابية في الأسماء الستة، ٢٠٢٢م.

وكما هو واضح من هذه الدراسات السابقة فإنها لم تتناول الحديث ألبتة عن توحيد العلامة الإعرابية، إنما كان حديثها عمومًا عن العلامات الإعرابية، وهذه الفكرة – فكرة توحيد العلامة الإعرابية – هي ما يميز هذا البحث، كما أن ربط هذه الفكرة باللهجات الحديثة نقطة إيجابية مميزة لهذا البحث، مع التأكيد هاهنا أنه لا شك في أن هذا البحث قد أفاد من الدراسات السابقة خصوصًا في جانبه النظري.

**

المبحث الأول

وحيد العلامة الإعرابية

تأخذ العلامة الإعرابية وظيفتها الدلالية أحيانا على المعاني باعتبار دلالتها على التركيب، بمعنى أنها عَلَمٌ على الإسناد، ودليل على الفاعلية والمفعولية، من هنا تنوعت هذه العلامات واختلفت.

ومصطلح "العلامة" في أصل معناه اللغوي مأخوذ من الأمارة، فهي دليل على الظن بوجود الشيء، إلا أن الفرق بينهما أن الأمارة تنفك عن الشيء الذي تدل عليه، كالغيم الذي هو أمارة على المطر، لكن ليس من المؤكد أن الغيم يفضي إلى المطر، في حين أن العلامة لا تنفك باعتبارها دليلًا على ما تحتها، كالألف واللام التي هي علامة على الاسم(١).

والعلامة دليل على وجود الشيء، كما هو الحال بالنسبة لمئذنة المسجد فإنها علامة على وجوده، وكذلك كل أمارة ودليل يُعرف بها وجود شيء آخر، ويستدلّ بها عليه(٢).

من هنا سُميت علامات الإعراب بالعلامات؛ لأنها لا تنفك عن حالها، فوجود الضمة دليل مؤكد على الإعراب بالرفع، وكذلك الحال بالنسبة للفتحة مع النصب، والكسرة مع الجر، وهذا كله يختص بكون هذه الحركات علامات على الإعراب وليست أمارات.

هذا يعني أن العلامات في الإعراب إنما هي أمارات يُستدلّ بها على المعنى، فالضمة ليست مجرد حركة عابرة، ولا الفتحة ولا الكسرة، وإنما هي حركات يؤتى بها لتدلّ على معنى تحتها، فهي إذن دوال المعاني المختلفة، وأمارة على المعنى، وبالتالي فإن النحاة قد جمعوا علامات الإعراب فكانت تِسْعًا – أصلية

(١) انظر: الجرجاني: التعريفات، ص: ٣٦.
(٢) انظر: الكفوي، الكليات، ص: ٦٥٣.

وفرعية – وهي: الضمة والفتحة والكسرة والسكون والواو والياء والألف والنون والحذف، وهي جميعًا لها قيمتها اللفظية ما سوى السكون والحذف فليس هناك لفظ للسكون، ولا لفظ للحذف، إلا أنهما دالّ على المعنى تبعًا لتغيّر المعنى المنوط بكل منهما(١).

وكما هو معروف في الدرس النحوي العربي فكل علامة من هذه العلامات تأخذ دلالة مخصصة، فالضمة علامة الرفع، والفتحة علامة النصب، والكسرة علامة الجر، والسكون علامة الجزم، وهذه العلامات تسمى علامات الإعراب الأصلية(٢)، وتدور هذه الحركات على الألفاظ والكلمات اللغوية بدوران معانيها ومكانها من الإسناد، حتى إنّ هذه العلامات تتناوب على الاسم الواحد، فيأتي تارة بالضمة إذا كان مرفوعًا، وبالفتح إذا كان منصوبًا، وهكذا.

إن هذه العلامات التي تحدث عنها النحاة، واستطاعوا الوصول إليها عبر استقراء اللغة إنما هي دوال على المعاني في رأي جمهور النحاة، فهي تفرق بين معنى الفاعلية والمفعولية، وليست مجرد أصوات يُتوصل بها لنطق الكلام بصورة مسترسلة دون الوقوع في التقاء الساكنين، وهو الرأي الذي قال به قطرب، إذ رأى أن الحركات مجرد وصلات صوتية يؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين في نطق الكلام، ولا دخل لها بالمعاني(٣)، وهذا الرأي لم يتابعه فيه سوى إبراهيم أنيس(٤)، وهو مردود عند النحاة، فالمتكلم على هذا الرأي مخيّر في كلامه بين أي من الحركات الإعرابية المختلفة، إذ بها يتخلص من التقاء الساكنين.

---

(١) سهيلي، نتائـــج الفكـــر، ص: ٨٧.

(٢) انظر: الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ص: ١٥ وما يليها.

(٣) العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص: ٩٦.

(٤) أنيس، الأصوات اللغوية ٨٩.

يقول السيوطي ردا على كلام قطرب: "وقال المخالفون له ردّا عليه: لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، و جاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام، فأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخير في ذلك، وفي هذا إفساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب"(١).

وتسمى الضمة والفتحة والكسرة والسكون علامات الإعراب الأصلية، وقد جُعلت هذه الحركات علامات أصلية دون الحروف لأسباب، هي(٢):

أ . إن الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة، من هنا جُعِلت الحركة دالة عليه لكونها عارضة على بنية الكلمة.

ب . إن الحركة أيسر في النطق من الحرف، فإذا تحققت الغاية من الحركة فلا داعي للحرف كي يكون علامة على الإعراب.

ج . إن الحرف من جملة بناء الكلمة الدالة على جزء من المعنى، ولو عُدّ الحرف علامة للإعراب لدلّ على شيئين في شيء واحد، ولا يُصار إلى الإعراب بالحروف إلا بامتناع الإعراب بالحركات، أي بامتناع الإعراب الأصلي في الكلام.

والكلمة لها بناء خاص وطبيعة من حيث قبول الحركة فخصّ الاسم بالجرّ؛ لأن عامله لا يستقل، فهو مفتقر إلى ما يتعلق به نحو: مررت بزيدٍ، والفعل المضارع لا يقبل الجرّ ولم يفقد النصب والرفع؛ لأن العامل في النصب والرفع مستقل، وخصّ الجزم بالفعل؛ لأنه فيه كالعوض من الجرّ فصار لكل صنف

---

(١) السيوطي، ١٩٨٣، ج:١ ص ٩٣.

(٢) انظر: العكبري، اللباب: ج١، ص: ٥٤ – ٥٥.

ثلاثة أوجه من الإعراب: الرفع والنصب والجرّ للاسم، والرفع والنصب والجزم للفعل(١).

أما سائر العلامات الفرعية فتنوب عن العلامات الأصلية، بمعنى أن إعراب الكلمة لا يكون بالحركة، بل بالحرف – في أكثر الأحيان – وذلك لتعذر الإعراب بالحركات الأصلية(٢)، وهذا رأي لبعض العلماء وخالفهم فيه كثير من النحاة كما سيمر لاحقا.

وقد أفرد الزجاجي باباً خاصًّا سمّاه: "باب القول في الإعراب، أحركة هو أم حرف" يقول: "فالإعراب دال على المعاني فهو عنده حركة وليس حرفاً وهي الضمة والفتحة والكسرة، فالإعراب يدخل على آخر حرفٍ في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وآخر حرف في الكلمة هو حرف إعراب، فلو كان الإعراب بالحروف ما دخل على الحرف، وهذا مذهب أهل البصرة، أما مذهب أهل الكوفة فالإعراب يكون حركةً وحرفاً، ويكون الإعراب سكوناً وحذفًا وحرفاً وهذا فرع للأصل، ولا يكون ذلك ناقضاً للباب وذلك موجودٌ في سائر العلوم في أن هناك أصولا وفروعا؛ وذلك أنه عرض في الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفًا" (٣).

ولكن ما يستوقفنا في هذه العلامات عمومًا، والفرعية الحرفية منها خصوصًا ما يتعلق ببعض مظاهر الإعراب، فبعض العلامات الفرعية تشترك في حالتين إعرابيتين، فالياء علامة نصب المثنى وجره(٤)، والياء كذلك علامة نصب جمع

(١) انظر؛ ابن عقيل، شرح التسهيل ج١، ص ٢٢.
(٢) انظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج: ١، ص: ٤٣.
(٣) ينظر: الزجاجي، الإيضاح، ص ٧٢ ــ ٧٣.
(٤) انظر: الأندلسي، التذييل، ج: ١، ص: ٢٢٠.

المذكر السالم وجره[١]، فلا يمكن للياء أن تكون ذات دلالة إعرابية نصبا وجرا في آن واحد، وحذف النون من الأفعال الخمسة علامة للنصب والجزم[٢] بمعنى أن العلامة هاهنا لم تعد علامة على شيء واحد، بل صارت علامة على شيئين، النصب والجر، أو النصب والجزم، وبالتالي فقد فقدت ميزتها العلاماتية المتمثلة في الدلالة على الفاعلية أو المفعولية، وصارت تدل على معنيين اثنين، أي أن العلامة تداخلت في هذه الحالة.

وما نجده في العلامات الفرعية لا نجده في العلامات الأصلية، فلا نجد الكسرة علامة لغير الجر – ما دامت أصلية وليست نيابة– ولا الضمة ولا الفتحة، ففي جميع الأحوال فهي علامة أصلية لا تنفك عن دلالاتها، بمعنى أنها حملت المعنى المنوط بها، وأخذت دلالتها الاعتيادية التي وُضِعت لها في أصل اللغة، ولم تتداخل هذه العلامة أو تلك بمعنى آخر أو دلالة أخرى.

فالمقصود بتوحيد العلامة الإعرابية الفرعية الحرفية مجيء علامة إعرابية واحدة دالة على أكثر من حالة إعرابية، الأمر الذي قد يوحي بتداخل المعاني واختلاطها.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن أن ننظر لهذه الحالة الإعرابية على أنها نمط من أنماط ضياع الإعراب من جهة، أو تداخل العلامات الإعرابية من جهة أخرى، بل يزداد الأمر صعوبة حينما نجد بعض اللهجات القديمة تكتفي بشكل واحد لجميع الحالات الإعرابية كما في لغة القصر مثلا، أو تغير في طبيعة استعمال هذه العلامات تبعًا لما تقتضيه تلك اللهجة، ومن جهة أخرى فهذه الاستعمالات القديمة لحالات الإعراب الفرعية ما زالت حاضرة إلى يومنا هذا؛ لصعوبة ضياعها انطلاقًا من اعتمادها على معنى مضاف إلى معنى الإعراب،

(١) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج: ١، ص: ٧٣.
(٢) انظر: ابن جني، اللمع، ص: ١٢٥.

كالدلالة على التثنية والجمع ونحوهما، وبالتالي ظهر الأثر القديم عند بعض اللهجات في الواقع الاستعمالي اليوم لهذه العلامات الفرعية الحرفية، الأمر الذي يقود إلى القول بارتباط الاستعمالات المعاصرة لهذه العلامات باستعمالات عربية أصيلة أشار إليها النحاة في كتبهم ومصنفاتهم، وهو ما سيتبين من خلال الجزئيات الآتية من البحث.

وقد ألمح إبراهيم مصطفى إلى فكرة توحيد العلامة الإعرابية عندما تحدث عن العلامات الفرعية في قوله: "وقد أطال النحاة بذكر علامات أخرى للإعراب سمّوها العلامات الفرعية، وجعلوها نائبة عن العلامات الأصلية، فلا وجه لهذا التفصيل والإطالة"(١).

وأما مهدي المخزومي فقد وحّد العلامة الإعرابية، وقد اعترض سبيل النحاة علامات في قوله: "ظنوا أنّها مستقلة عنها، ورأوها تقوم مقام الحركات في الإعراب.... والواقع أنّه ليست بين الحركات وهذه الأحرف من فرق إلا الكم الصوتي"(٢).

**

(١) مصطفى، إحياء النحو، ص ١٠٨

(٢) المخزومي، في النحو العربي، ص ٦٨ بتصرف.

المبحث الثاني

الخلاف في توحيد العلامة

في اللهجات القديمة والحديثة ومظاهره

سبقت الإشارة إلى بعض مظاهر توحيد العلامة الإعرابية في إطار اللغة الفصيحة، إذ تداخلت علامة النصب والجر في كل من المثنى وجمع المذكر السالم، كما تداخلت علامة النصب والجزم في الفعل المضارع، وهذا من قبيل التداخل فحسب، بحيث لا تؤدي العلامة الإعرابية في هذه الحالة وظيفتها كاملة، بل يبقى السياق والتركيب حكمًا فيصلًا على الكلمة من جهة موضعها الإعرابي.

ومن الجدير بالبحث أن ينبه إلى أن المقصود هاهنا ليس الإعراب التقديري في الأسماء والأفعال، الذي تغيب فيه العلامة الإعرابية لعدم مقدرة المتكلم على نطقها بسبب الثقل أو بسبب التعذر، أو لأي سبب آخر، كالاسم المقصور والمنقوص والأفعال المضارعة في بعض أحوالها، فهذه جميعًا تُعرب بعلامة تقديرية، أي إنها في حكم الموجودة غير أنها مقدرة(١)، فهذا ليس من قبيل تداخل العلامات الإعرابية، بل هو من قبيل الإعراب التقديري، أما التداخل في العلامات فيختص بوجود علامة واحدة لحالتين أو أكثر من حالات الإعراب.

وليس القصد هاهنا دراسة هذا التداخل بين العلامات الإعرابية في اللغة الفصيحة فحسب، بل في اللهجات العربية قديمها وحديثها، فقد جاءت بعض اللهجات على نمط لغوي واحد كلغة القصر مثلا، والاستعاضة عنها بالعلامة التقديرية أو الدلالة التركيبية الإسنادية، وفيما يلي بيان لمظاهر توحيد هذه العلامة في هذه اللهجات.

---

(١) انظر: أبو الفداء: الكناش، ج: ١، ص: ١٢١، والغلاييني، جامع الدروس العربية ج: ١، ص: ٢٣.

١ . الأسماء الستة:

يشير مصطلح الأسماء الستة في العربية إلى ستة أسماء تُعرب إعرابًا فرعيًا، هي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مال، إذ نابت الواو والألف والياء مناب الضمة والفتحة والكسرة(١).

إن قاعدة الأسماء الستة التي نعرفها في العربية أشهر من أن تُعرّف وتُفصَّل، وذلك أن الأسماء الستة تعرب بعلامة فرعية الحرفية، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، يقال: جاء أبوك، ورأيت أباك، وسلمت على أبيك، وتُعرب هذه الأسماء هذا الإعراب إذا توافرت فيها شروط هي: الإضافة لغير ياء المتكلم، وألا تكون مصغرة، وأن تكون بصيغة المفرد، وبتوافر هذه الشروط تأخذ الأسماء الستة طبيعتها الإعرابية المعهودة، وإلا فإنها تُعرب إعراب الأسماء المتمكنة بالعلامات الأصلية رفعًا ونصبًا وجرًّا(٢).

وهذه العلامات التي أُعربت بها الأسماء الستة في العربية مرتبطة بتطويل الحركة وفقًا لما يراه بعض الباحثين المعاصرين، فما الواو إلا امتداد للضمة، والألف امتداد للفتحة، والياء امتداد للكسرة، وهذا ما خُصَّت به هذه الأسماء دون غيرها في العربية(٣)، وربما سبب اختصاصها أنها مكون من حرفين متحركين مع الحركة الإعرابية، فاستشعروا الحاجة إلى مطل الحركة.

وقد اختلف النحاة في علامة إعراب الأسماء الستة فمنهم من قال إن هذه الحروف هي نفسها الإعراب، وأنّها نابت عن الحركات، ورأي آخر يقول: إنّها معربة بحركات مقدرة في الحروف وليس على الحروف، وقد اتبع ما قبل الآخر للآخر، ومثال ذلك نقول: قام أبوك أصله أبَوُك، فاتبعت حركة الباء

---

(١) انظر: الأشموني، شرح الأشموني ج: ١، ص: ٤٩.

(٢) انظر: المرادي، توضيح المقاصد، ج: ١، ص: ٣١٣ – ٣١٤.

(٣) انظر: الثقفي، علاقة أصوات المد بالعلامة الإعرابية، ص: ٨٣٦.

لحركة الواو فقيل: أبُوُك ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت، وفي حالة النصب نقول: رأيت أباك، فأصله (أبَوَك) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وفي حالة الجَّر نقول: مررت بأبيك، فأصله: (بأبَوِك) ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار (بأبوِك) فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة، فانقلبت ياءً، وهذا مظهر من مظاهر توحيد العلامة؛ إذ رجعوا إلى العلامات الإعرابية الأصلية، وهي: الضمة والكسرة والفتحة ولا يوجد غيرها، ورأي آخر يقول: إنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع، ومنهم من قال: إنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف، ورأي قال بأنّها ليست منقولة من الحروف، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياءً لأجل الكسرة، وألفًا لأجل الفتحة، ورأي يقول: إنّها معربة من مكانين بالحركات والحروف، ورأي يقول: إنّها معربة بالتغيير والانقلاب في حالة النصب والجرّ، وبعد ذلك حالة الرفع(١).

وهذه الآراء تدل على خلاف نحوي عميق في هذه العلامات الفرعية الحرفية مكانا ودلالة، ويتمثل ذلك بالرجوع إلى الأصل في العلامات الإعرابية أنّها بحركات ظاهرة أو مقدرة، ونرى أن هذه الحروف ليست علامات إعرابية ولكنها حروف إعراب مُطلت والعلامات مقدرة عليها، ومن الأدلة على ذلك ما جاء في لغات العرب في هذه الأسماء ومنها: لغة النقص وهو حذف الواو

(١) ينظر: الأستراباذي، شرح الرضي، ص ٧٧، وينظر: السيوطي، الهمـــع، ص ١٢٧ – ١٢٨.

والألف والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة نحو: هذا أَبُهُ وأَخُهُ وحُمُها، ورأيت أَبَهُ وأخَهُ وحَمَها وسررت بأبِهِ وأخِهِ وحمِها ومنه قول الشاعر(١):

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمْ وَمَنْ يُشابِهُ أَبَهُ فَما ظَلَمْ

وأمّا هَنٌ فالفصيح فيها أن تعرب بالحركات المقدرة على النون، ولا يكون في آخرها حرف علة وتسمى لغة النقص(٢).

واللغة الأخرى تلزم الألف في جميع أحوالها وتسمى (لغة القصر) ومثال ذلك قول الشاعر(٣):

وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاها ناجِيَةً وَناجِياً أَباهـــــا

فإن أباها فاعل لاسم الفاعل (ناجيا)، ويتلخص القول بهذه اللغة حول مجيء الأسماء الستة بالألف دائمًا، يقال: جاء أباك، ورأيت أباك، وسلمت على أباك، وتُعرب بحركات مقدرة على الألف، وكأنهم ألحقوها بالأسماء المقصورة(٤).

ومن الشواهد المسموعة عليه ما جاء في المثل: "مكرهٌ أخاك لا بطل"، فإن كلمة "أخاك" هاهنا نائب فاعل لاسم المفعول "مكرهٌ"، غير أنه بقي على حالة الألف ولم يأتِ بحالة الرفع بالواو(٥).

وعند تأمل هذه اللغة كما نقلها النحاة، نجد أنها ليست إلا توحيدًا للعلامة الإعرابية في بعض اللهجات القديمة التي لم ينسبها النحاة إلى قبيلة بعينها، بل ذكروها ذكرًا عامًّا، وهذا التوحيد للعلامة الإعرابية آتٍ من إحساس المتلقي

---

(١) ينسب هذا البيت لرؤية بن العجاج، انظر: العينـــي ج١ ص١٢٩)، الأشـــموني، شـــرح الأشموني ج١ ص١٧٠.

(٢) بنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج:١، ص ٥١ – ٥٢ .

(٣) من الرجز بلا نسبة: البغدادي: وخزانة الأدب: ج ٤ ص ١٠٥؛ السيوطي، الهمـــع ١/ ٢٣٢،

(٤) انظر: الأندلسي: التذييل، ج: ٥، ص: ٢٥٥، والصبان، حاشية الصبان، ج: ٢، ص: ٨.

(٥) انظر: الشيباني، البديع، ج: ١، ص: ٢٤.

بقدرته على فهم الموضع الإعرابي والتركيبي للكلمة دون الحاجة إلى علامة إعرابية تدله على ذلك.

وتتوافق هذه اللهجة القديمة مع اللهجات المعاصرة التي وحّدت علامة الأسماء الستة، خصوصًا في "أبوك، وأخوك"، أما بقية هذه الأسماء فانتقلت عن طبيعتها لطبيعة أخرى، فقالوا في "فوك": فمك، و"ذو": بمعنى صاحب ونحوها، وفي "هنوك" أسماء أخرى، أما "أبوك" فقد اتخذت علامة واحدة وهي الواو في لهجات الخليج العربي وبلاد الشام واليمن ومصر، يقولون في عصرنا الحاضر: "زارنا أبو محمد، وشفت أبو محمد، وأخذت الكتاب من أبو محمد"، لا بل أبقوا الواو حتى في الإضافة لياء المتكلم، فقالوا: "هذا أَبُوْي"، وبالنسبة لـــ "أخوك" فقد أخذت الحالة نفسها، فقالوا: "جانا أخو علي، وشفت أخوك، وجيت من عند أخوك، وهذا أخوْي"، بتوحيد العلامة بالواو جميعًا.

أما "حموك" فقد توحدت فيها العلامة بالألف في لهجة أهل الشام ومصر، فقالوا: "هذا بيتْ حماي، وحماك زين"، وغيرها، بمعنى أنهم وحّدوا العلامة بالألف في الحالات الإعرابية المختلفة.

يقودنا ذلك إلى القول إن توحيد العلامة الإعرابية في بعض الأسماء الستة في اللهجات الحاضرة له ما يبرره من اللهجات العربية الفصيحة القديمة، وله مظهر استعمالي يؤيده في كتب النحاة، كما أن هذا الاستعمال نزوع من أبناء اللغة نحو التبسيط اللغوي التركيبي، الذي يقوم على أساس اختزال العلامات الإعرابية بحسب الموقع الإعرابي، والاكتفاء بعلامة واحدة كما رأينا، فمن وجهة نظرنا فاللهجة القديمة التي سماها النحاة لغة القصر ما هي إلا توحيد للعلامة الإعرابية، بقصد تبسيط الكلام، والتقليل من العلامات التركيبية الدالة للوصول إلى المعنى والدلالة بأقصر الطرق، وهذا ما بقي حاضرًا حتى يومنا هذا في اللهجات العربية المعاصرة.

٢ . *المثنى:*

يشير مصطلح المثنى في النحو العربي إلى ذلك الاسم الذي يُعرب بعلامة فرعية، ويأتي على لفظ المفرد إلا أنه تضاف إليه لاحقة الألف والنون أو الياء والنون للدلالة على أنه مثنى، وأن المقصود به شيئان اثنان من جنس واحد(١).

وكما هو الحال بالنسبة للأسماء الستة، فلا يخفى على القارئ القاعدة اللغوية التي وضعها النحاة للمثنى، فهو من الأسماء التي تُعرب بالعلامات الفرعية الحرفية، إذ يُرفع بالألف، وينصب ويُجر بالياء، فنقول: جاء الرجلانِ، ورأيتُ الرجلينِ، وسلمت على الرجلينِ(٢).

وعلامة الإعراب في المثنى فيها خلاف بين العلماء، يقول سيبويه: " واعلم أنك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوّن يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها ولم يُكسَر لِيُفصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية. ويكون في النصب كذلك ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثلَه في الجمع، وكان مع ذا أنْ يكون تابعاً لما الجرُّ منه أولى؛ لأن الجرّ للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل فكان هذا أغلب وأقوى"(٣)، ويخالف المبردُ سيبويهِ فيقول: "فأما سيبويه فيزعم أن الألف حرف الإعراب، وكذلك الياء في الخفض والنصب... فإذا قيل له: فأين حرف الإعراب؟ قال: إنّما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة، فأمّا إذا كان حرفًا قام بنفسه، والقول الذي نختاره ونزعم أنّه لا يجوز غيره – قول أبي

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع ، ج: ١، ص: ١٤٥.

(٢) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج: ١، ص: ٥٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤.

الحسن الأخفش؛ وذلك أنّه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال في (زيد) ونحوها، ولكنّها دليل على الإعراب؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه... ودليل على إعراب، إنّما هو أنّك تعلم أنّ الموضعَ موضعُ رفعٍ إذا رأيت الألف وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء... والزائدة الثانية النون إنما هي بدل مما كان في الواحد من الحركة والتنوين"(١).

وكان رأي المدرسة الكوفية أن الألف والواو الياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنّها إعراب، وذهب البصريون إلى أنّها حروف إعراب. ورأي المازني والأخفش والمبرد: أنّها ليست إعرابا ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وذهب صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي (ت ٢٢٥هـ) أنّ انقلابها هو الإعراب"(٢)، ويرى الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع"(٣)، ويقول السلسيلي: "كان في نفسي من سنين أنّه كان ينبغي أن يقال إنّ المثنى مبني (على) الحرف، ثم إني رأيت ذلك مذهباً للزجاج، نحو: قام الزيدان فعلامة الرفع ضمة على الدال منع من ظهورها الألف، والألف دال على الإعراب وكذلك الباقي"(٤)، وقصد بالباقي جميع علامات الإعراب الفرعية، وهذهِ إشارة واضحة لتوحيد العلامة الإعرابية.

وحين ننظر في العلامة الإعرابية للمثنى ضمن اللغة المعيارية الفصيحة نجد أنها متداخلة في حالتي النصب والجر، بمعنى أن المتلقي لا يتمكن من معرفة الحالة الإعرابية بمجرد رؤيته للعلامة الشكلية التي ينتهي بها المثنى، فالألف علامة شكلية للرفع، في حين أن اشتراك النصب والجر في الياء باعتبارها

(١) المبرد المقتضب، ج ٢، ص ١٥٢ بتصرف.
(٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٢٥.
(٣) الزجاجي، الإيضاح، ص ١٤١. وينظر: السيوطي، الأشباه، ج ٥، ص ٩.
(٤) السليسي، شفاء العليل، ج ١، ص ١٤٤، ط ١.

علامة شكلية أمر لا يحسم التفريق بينهما، بمعنى أن القارئ لا بد له من اللجوء إلى التركيب والعلاقات التركيبية بين الألفاظ لمعرفة الحالة الإعرابية التي تتعلق بهذه الكلمة أو تلك.

وليس الأمر هاهنا مختصًّا بعلامة النصب والجر فحسب، بل نجد النحاة يشيرون إلى انحصار العلامات الشكلية بعلامة واحدة، ألا وهي الألف، وذلك في لغة بلحارث بن كعب، إذ يجعلون المثنى دائمًا بالألف، فيقولون: جاء الرجلان، ورأيت الرجلان، وسلمت على الرجلان، وتكون العلامة الإعرابية مقدرة على الألف(١).

ومن الشواهد المسموعة عن العرب التي جاءت وفقًا لهذه اللغة قول الراجز(٢):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهـــا قَدْ بَلَغا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاها

فوفقًا للقاعدة الأصيلة يجب أن يقول الراجز: غايتيها، باعتبار أن المثنى واقع في موضع المفعول به، ويجب أن ينصب بالياء، ومن الشواهد كذلك ما جاء في قول الراجز (٣):

أَعْشَقُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانا

فإن كلمة "العينان" في موضع نصب بالفعل "أعشق"، أي أن القياس أن يقال: والعينين، إلا أن ذلك لم يكن، وإنما جاءت الكلمة وفقًا للغة بلحارث بن كعب.

ومن الشواهد أيضا على لغة القصر قول هوْبَرة الحارثي(٤) :

---

(١) انظر: الشيباني: البديع في علم العربية، ج: ٢، ص: ٧٩.
(٢) الرجز بغير نسبة في: ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج: ٧، ص: ٢٦٦، والـدميري، حياة الحيوان الكبرى، ج: ١، ص: ٢٠٣، الحموي، خزانة الأدب وغاية الأرب، ج: ٢، ص: ١٧٤.
(٣) انظر: الشيباني: البديع في علم العربية، ج: ٢، ص: ٧٩.
(٤) ابن منظور، لسان العرب (صرع) وابن جني، سر صياغة الإعـراب ج١، ص ٧٠٤، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١٢٨.

تَزَوَّد مِنَّا بين أُذْناه ضَرْبَة دَعَتْهُ إلي هابِي التراب عقيمِ

والأصل "أذنيه"، وسمع الأخفش أعرابيا فصيحًا من بني الحارث يقول: خربتُ يداه، ووضعتُهُ عَلاه، يريد يديه وعليْهِ، وقال بعض العرب: لو استطعتُ لآتيك على يداي[١] والأصل يديّ، وقال الراجز[٢]:

إيّاك أن تُبْلى بشعشانِ خَبَّ الفؤاد مائلِ اليدان

وحكى الكسائي أن ذلك لغة بني الحارث بن كعب وزُبيد وخَثْعَم، وهمذان[٣]، وأنشد الكسائي لبعض بني الحارث[٤]:

فإنّ بِجُنْبا سَحْبَل ومَصِيفِهِ مُراق دمٍ لن يبرحَ الدهرَ ثاويا

وقال الشاعر[٥]:

واهاً لِسَلْمى، ثُمَّ واهاً واها هِيَ المُنى لَو أَنَّنا نِلناها
يا لَيتَ عَيناها لَنا وَفاها .

والأصل عينيها وفيها، وذكر أبو الخطاب[٦] أنّها لغة كنانة، وذكر غيره أنها لغة لبني العنْبَر وبني العُجَيْم، وبطون من بني ربيعة[٧].

وحكاها الفراء: بنو الحارث بن كعب يقولون: إنَّ هذان قالا ذاك ورأيت هذان، وقيل: إنّها لغة بكر بن وائل، فهذه طوائف من العرب الفصحاء وافقوا بني الحارث بن كعب في هذهِ اللغة[٨].

---

(١) الأخفش، معاني القرآن ص ١١٣ والجزولي، شرح الجزولية ص ١٩٤.
(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، ص ٥٥٢.
(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٤٦ – ٤٧/ السهيلي، نتائج الفكر ص ١٥٣، الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ج١٠، ص ١٥.
(٤) البيت لجعفر بن عبلة الحارثي، الأصفهاني، الأغاني، ج ١٣ ص ٤٧.
(٥) أبو النجم العجلي، ديوانه ص ٢٢٧، شرح جمل الزجاج، ج ١، ص١٥١، والبغدادي، شرح أبيات المغني، ج٦، ص ١٤٤.
(٦) أبو عبيدة، مجاز القرآن ج٢ ص ٢١٠.
(٧) النحاس، إعراب القرآن ج٣، ص ٤٥.
(٨) الأندلسي، التذييل، ج١، ص ٢٤٧ – ٢٤٨، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٣٥.

عند تأمل هذه الحالات الإعرابية نجد أنها جاءت على نمط لغوي واحد، وهي الألف، فجاءت بالألف في جميع حالتها الإعرابية ولم ترد بالياء، بقصد التسهيل في استعمال المثنى تبعًا لعلامة إعرابية واحدة، مما يشكل تيسيرًا على المتكلم، وتسهيلًا في الكلام ليصل به المتلقي إلى غايته المقصودة.

وثمة شواهد أخرى من اللهجات القديمة على هذه اللغة، ولكن ما نود التأكيد عليه في هذا الموضع أن بعض لهجات العرب قد قدرت العلامة الإعرابية الفرعية في المثنى على الألف وحسب، وهو ما نجده في اللهجات العربية المعاصرة، إذ تكاد تُجمِع لهجات العرب الحالية على اقتصار المثنى على حرف واحد يدل على المثنى، والعلامة الإعرابية مقدرة عليه، ألا وهي الألف الطويلة الممالة (ee)، وذلك في لهجات الخليج العربي والعراق والشام، وأظهر ما تكون في لهجة أهل لبنان، يقولون: أعطيني كتابَايْن، وجانا شهرَايْن طوال، وسلم عليهم الاثنَايْن، وفي جميع هذه الحالات يبقى المثنى بعلامة فرعية واحدة، ألا وهي الألف الممالة وحسب.

إن حضور هذا الاستعمال اللغوي للمثنى في اللهجات العربية المعاصرة امتداد لما كان في بعض اللهجات الفصيحة السابقة، فقد كان هذا الاستعمال حاضرًا في اللهجات القديمة مع بعض الاختلافات، ولقد اختزلت اللهجات العربية المعاصرة علامتي المثنى إلى علامة واحدة لأمرين هما:

أ . اختزال هذه العلامات والاكتفاء بعلامة شكلية واحدة بقصد التسهيل على المتكلمين باللغة.

ب . الاكتفاء بدلالة العلامة الشكلية على التثنية، وسلْب دلالتها على الإعراب والحالة الإعرابية خصوصًا في ظل ضياع الإعراب في اللهجات المعاصرة، والاكتفاء بالتركيب لمعرفة موضع الكلمة من الإسناد أو الفضلات.

ومن هنا فقد تداخلت هذه العلامات المخصصة للمثنى في العربية الفصحى وكان الاحتكام فيها للسياق التركيبي، وذلك في حالتي النصب والجر، كما تداخلت الحالات الثلاث في بعض اللهجات العربية القديمة، كما هو الحال في اللهجات العربية المعاصرة.

٣ . جمع المذكر السالم:

يُقصد بجمع المذكر السالم كل لفظ دل على أكثر من اثنين بزيادة الواو والنون أو الياء والنون، ويجب أن يكون علمًا لمذكر عاقل، خاليًا من تاء التأنيث والتركيب، أو صفة لمذكر عاقل ليست على وزن أفعل مؤنثه فعلاء، ولا فعلان الذي مؤنثه فعلى، وتخلو من تاء التأنيث(١).

وتسير القاعدة النحوية المعيارية التي وضعها النحاة لجمع المذكر السالم باعتبار العلامات الشكلية على أنه يُعرب بعلامات فرعية، فيرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، يقال: جاء المسلمون، ورأيت المسلمين، وسلمت على المسلمين، وهذا الحكم الذي ينطبق على جمع المذكر السالم ينطبق كذلك على سائر الملحقات به، باعتبار أن لها العلامة الإعرابية الشكلية ذاتها(٢).

وقد اختلف النحاة في العلامة الإعرابية لهذا الجمع فقال: قطرب والفراء والزِيَادي وجمهور الكوفيين، إنه معرب بالحروف(٣)، فالإعراب إذا سقط لا يسقط بسقوطه إلا ما جيء بالإعراب دليلاً عليه، وهو الفاعلية والمفعولية، والإضافة، وأنت إذا أسقطت هذه الحروف سقط بسقوطها الدلالة على الجمع(٤).

---

(١) انظر: الحملاوي، شذا العرف، ص: ٨١.

(٢) انظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص: ٢٥ – ٢٧.

(٣) ينظر: الزجاجي، الإيضاح، ص ١٣٠ – ١٣١. وينظر: الأنباري؛ الإنصاف، ج ١، ص ٣٣.

(٤) ينظر: ابن الربيع، البسيط ص ١٩٧

والرأي الثاني: أنّه معرب بالحركات وهذا الرأي لجماعة من البصريين، وقال سيبويه إن حروف المدّ هي حروف إعراب، وقال بعضهم إنّه مقدّر(١) على هذه الحروف، وقال آخرون إنّه ليس بمقدّر، وإن الواو مثلاً في قولك: (ضربوا الزيدون)، لحقت دلالة جمع الفاعل وهي بمنزلة التاء الساكنة في قولك: (قامتْ هندٌ)، فكلمة (الزيدون) مرفوعة بضمة مقدرة في الواو(٢)، والرأي الثالث: أن هذا الاسم معرب بالانتقال وعدمه، وأن الواو لحقت به دلالة على الجمع وعدم الانقلاب في الحرف وبقاءه على حاله دليل على الرفع ودليل النصب والجرّ الانقلاب إلى الياء، فقد جعلوا ترك العلامة في الرفع علامة، وهذا الرأي لأبي عمر صالح بن إسحق الجرمي (ت ٢٢٥هـ) من مدرسة البصرة(٣)، والرأي الرابع: أن حرفي المدّ واللين (الواو والياء) اللاحقة لهذا الجمع دليل على الجمع فيكون مع عامل الرفع مع عامل النصب والجرّ ياءً، وكان القياس أن يكون في النصب ألفًا؛ لإن الألف من جنس الفتحة، لكنّ العرب تجنبت الألف؛ لإن الألف لا يكون إلا مفتوحًا قبلها، ولو فعلوا ذلك لم يكن هناك فرق بين التثنية والجمع إلا حركة النون، والنون تسقط في الإضافة، وتسكّن في الوقف، وقد جاءت الياء في حالة النصب لأمرين:

١. أن الجرّ ملازم للأسماء والرفع ينتقل عنها.

٢. أن النصب أقرب إلى الجرّ منه إلى الرفع؛ لأن الكلام قد يستغني عن المنصوب والمجرور، ولكن لا يستغي عن المرفوع، فوجب جعل المنصوب

---

(١) الزجاجي، الإيضاح، ص ١٣٣ – ١٣٤. وينظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٨٥، المبرد، المقتضب، ج٢، ص ١٥٢.

(٢) ينظر: ابن الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص ١٩٧.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، ج ٢، ص١٥١، وينظر: الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٣، وينظر؛ الزمخشري: شرح المفصل، ج٤، ص١٤٠.

كالمجرور، فوضعوا حروف المدّ واللين دليلا على الجمع ولم يقبل الحركات؛ لأنه لا يمكن أن يلفظ به[١] .

وعند النظر في القاعدة الأصلية لجمع المذكر السالم نجد أنها اشتملت على تداخل بين حالتي النصب والجر، شأنها في ذلك شأن المثنى، فليس هناك علامة شكلية فارقة بين النصب والجر، إنما الياء علامة شكلية للحالتين، الأمر الذي يقود إلى انتفاء الفائدة الشكلية من هذه العلامة، وانحصار فائدتها في الجانب الدلالي على جمع المذكر السالم فحسب، أما الموقع الإعرابي فالحكم فيه للتركيب لا للعلامة. تلجأ اللغة إلى التفريق بين المثنى والجمع بوضع الفتحة على النون، وهذا يدل على أن الحركة الإعرابية لا تصلح أن تكون على النون، أي أن الكلمة ليس لديها القدرة على قبول العلامة الإعرابية على آخر الكلمة، بالإضافة إلى أن هذه الزيادة (ون/ين) للدلالة على الجمع، فهل يمكن أن توضع الحركة الإعرابية على آخر الاسم المفرد ثم تلحق به الزيادة الجمعية.

وهناك تفريع للقاعدة النحوية التي ذكرها النحاة، وهي أن بعض الألفاظ الملحقة بجمع المذكر السالم، مثل: الأرضون، والسنون، والعليون، ونحوها من الملحقات بجمع المذكر السالم يصلح أن تأخذ حالة إعرابية واحدة، وتُجعل العلامات الأصلية دليلًا على الموضع الإعرابي، فيقولون: جاءت سنينٌ، ورأيتُ سنينًا، وأهلًا بالسنينِ، أي بعلامات أصلية (ضمة وفتحة وكسرة) [٢]، وفي هذه الحالة لم يعد جمع المذكر السالم على هيئته الفرعية، ولا شاهد فيه بناء على هذه الحالة وهذا هو الأصل؛ وذلك أنها ليست مذكرة، فالأصل ألا تلحق بجمع المذكر.

(١) ينظر: ابن الربيع، شرح جمل الزجاج، ص ١٩٧.

(٢) انظر: ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابـــن مالـــك، ج: ١، ص: ١٠٠ – ١٠٢.

ومن الشواهد على هذه اللغة ما جاء في قول الشاعر[١]:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدا

فالشاهد فيه قوله: فإن سِنِينَه، فلو أجرى "سنين" في هذا البيت مجرى جمع المذكر السالم لقال: فإن سنيه، بحذف النون للإضافة.

ومن الشواهد كذلك ما جاء في حديث النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم – حيث قال: "اللهم اجعلها عليهم سِنِينًا كسنين يوسف"[٢] وهو في هذا الحديث يدعو على أهل مكة من المشركين، والشاهد فيه قوله: سنينًا، بالتنوين، والمقصد هاهنا إخراجها من دائرة جمع المذكر السالم[٣].

وعمومًا فإن ما جرى من تداخل العلامة الإعرابية الشكلية في جمع المذكر السالم ضمن اللغة العربية المعيارية، إذ وُضِعت الياء للنصب والجر معًا وهو حاضر في لهجاتنا المعاصرة اليوم، إذ لا تسير لهجة من اللهجات المعاصرة إلا بشكل واحد ألا وهو الياء رفعًا ونصبًا وجرًّا، وذلك في شتى لهجات العرب، يقولون: المسلمين كثيرين، وشفت المعلمين في مدارسهم، وسلمت على المصلين، كلها بالياء.

ولقد نُقل عن بعض العرب أنهم جعلوا المرفوع من جمع المذكر السالم بالياء، وهو ما وُصِف باللحن، علمًا أنه شاهد مسموع ضمن عصر الاحتجاج اللغوي، وذلك أن الفاروق –رضي الله عنه – مرّ بقوم يرمون فيخطئون الرمي، فقرعهم، فقالوا: إننا قوم متعلمين، فأعرض عنهم، وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم[٤]، وعلى الرغم من كون هذا الكلام

(١) البيت لشاعر أموي يقال له الصمة بن عبد الله، انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج: ١، ص: ٧٩، وابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج: ١، ص: ٦٥.
(٢) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، ج: ١٦، ص: ٤٣٩، رقم الحديث: ١٠٧٥٤.
(٣) المرادي: توضيح المقاصد، ج: ١، ص: ٢٢٥.
(٤) انظر: الأفغاني، تاريخ النحو العربي، ص: ٩.

المسموع عن العرب يصنف ضمن اللحن، إلا أنه مظهر غير مباشر لتوحيد علامة جمع المذكر السالم، فقد ألحق هؤلاء القوم الرفع بالنصب والجر ضمن العلامة الإعرابية.

إن ثبات العلامة الإعرابية – الياء – في جمع المذكر السالم في لهجاتنا العربية المعاصرة مشفوع بتداخل هذه العلامة بالحالة الإعرابية كما هو معهود في القاعدة النحوية المعيارية، هذا من جهة، ومتأثر بما كان من لهجة بعض العرب الذين التزموا الياء وأعربوا جمع المذكر السالم كله بالحركات الأصلية(١)، بمعنى أن اللهجات المعاصرة قد التزمت الياء في هذا الجمع، وضاعت الحركة الإعرابية كما ضاع الإعراب عمومًا في سائر الألفاظ واللهجات المعاصرة.

ومن جهة أخرى فإن اللهجات المعاصرة أوقفت الفائدة اللغوية لهذه اللاحقة الصوتية – الياء والنون – في جمع المذكر السالم للدلالة على الجمع فحسب، دون الدلالة على الموقع الإعرابي، وهو ما كان حاضرًا في المثنى كما مر بنا، ولم تتخلص هذه اللهجات من اللاحقة البنيوية لكونها ذات دلالة أخرى ليست إعرابية، وهي الدلالة على أن الكلمة من قبيل جمع المذكر السالم، وبذلك فقد تداخلت العلامات الإعرابية الشكلية قديمًا وحديثًا، بل ضاعت القيمة الإعرابية لهذه العلامة في القديم، واقتصرت على الدلالة على الجمع في لغة التمام، وكذلك الحال في اللهجات المعاصرة.

٤ . الأفعال الخمسة:

تأخذ الأفعال الخمسة اسمها استنادًا إلى الأوزان الخمسة التي تختص بالفعل المضارع، والتي أطلق عليها النحاة اسم الأفعال الخمسة، والمقصود منها الأوزان الخمسة، أو الأمثال الخمسة، وهي الأفعال المضارعة المسندة إلى ألف

(١) انظر: ابن قيم، إرشاد السالك، ج: ١، ص: ١٠٣.

الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، على وزن: يفعلانِ وتفعلانِ، ويفعلون وتفعلون، وتفعلين[1].

أما إعرابها، فتُعرب بعلامات فرعية، بثبوت النون في حالة الرفع، وحذف النون في حالتي النصب والجزم، يقول سيبويه: "اعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة، علامةً للفاعلين، لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنك لم ترد أن تثنّى " يَفْعَلُ " هذا البناء، فتضمّ إليه " يفعل" آخر، ولكنك إنّما ألحقته هذا علامة للفاعلين، ولم تكن منوّنة ولا تلزمها الحركة؛ لأنه يدركها الجزم والسكون، فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتنوين، فكلمّا كانت حالها في الواحد، غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن بمنزلته، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون؛ ليكون له في التثنية علامة للرفع، كما كان في الواحد؛ إذ منع حرف الإعراب، وجعلوا النون مكسورة حالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف إعراب؛ إذ كانت متحركةً لا تثبت في الجزم"[2].

وعند النظر في طبيعة هذا الإعراب الفرعي في العربية نجد أن اللغة قد جعلت علامة واحدة لحالتين إعرابيتين، وهما: النصب والجزم، فلا فرق بينهما في العلامة الشكلية، بمعنى أن المتلقي لا يعرف الموضع الإعرابي نصبًا وجزمًا إلا من خلال عوامل النصب والجزم اللواتي سبقن الفعل، أما الرفع فمعروف بثبوت النون، وهذا تداخل في وظيفة العلامة الإعرابية بين النصب والجزم، إذ لم يعد لهذه العلامة فائدة تذكر، وهي حذف النون، وكان الاكتفاء بدلالة الضمير على المسند إليه فحسب، أي إنه لما فقدت هذه النون قيمتها الدالة حُذِفت من الكلام.

---

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج: ٤، ص: ٢١١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج: ١، ص: ١٩.

وقد حذفت هذه النون في كلام العرب في حالة الرفع في قراءة أبي عمرو في قوله تعالى:

"قالوا ساحران تظاهرا"(القصص: ٤٨)، أي تظاهران فأُدغمت التاء في الظاء وحذفت النون[١] ، وقال الراجز[٢]:

أَبِيتُ أَسْرِي، وتبيتي تَدْلُكِي وجَهكِ بالعنبرِ والمِسْكِ الذَّكي

والشاهد في تبيتي وتدلكي والقياس (تبيتين وتدلكين) وإنّما وردت محذوفة النون في حالة الرفع والأصل في نون الأفعال الخمسة أن تكون ساكنة، وإنّما حركت لالتقاء الساكنين، فكسرت بعد الألف على أصله، وفتحت بعد الواو الياء طلبا للخفة؛ لاستثقال الكسرة بعدها وقيل: تشبيهًا للأول بالمثنى والثاني بالجمع، وقد نفتح بعد الألف كما في قراءة: "أَتَعِدَانَنِي أَنْ أُخْرَجَ" (الأحقاف: ١٧) بفتح النون وقد تضم أيضًا بما يُرى شاذًا "طَعَامٌ تُرْزَقَانُه" (يوسف: ٣٧)، واختلف النحاة في علامة إعراب الأفعال الخمسة فذهب الجمهور أنّه معرب بثبوت النون في الرفع، ونجد أنّها تحذف في حالتي الجزم والنصب، وقد حُمِّل النصب على الجزم كما حُمِّل النصب على الجرِّ في المثنى وجمع المذكر السالم، وذهب الأخفش وابن درستويه والسهيلي أن هذه النون ليست علامة إعراب، وإنما هي دليل إعراب مقّدر قبل ثلاثة أحرف، وهذه الحروف قد منعت ظهور الإعراب بسبب الحركات التي شغلتها، فالإعراب في الأفعال الخمسة مقدرٌ فيما قبل الحروف، كما هُو مقدرٌ في الأسماء التي تتصل بها ياء المتكلم نحو: (غلامِي) لاشتغال الآخر بالحركة التي اقتضتها الياء وذهب الفارسي إلى أنّه معرب ولا

(١) ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج٢، ص ١٧٤.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج ١، ص ٨٢. وينظر: ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٣٨٨، وينظر: المالقي؛ رصف المباني، ص ٣٦١.

إعراب فيه، ويرى بعض النحاة أنّه معرب وهي الألف والواو والياء كما في الزيدانِ والزيدونَ والزيدين[١].

فهناك مظهران لتوحيد العلامة، وهما:

الأول: حذف النون من هذه الأفعال في جميع مواضعها، وهذا في لهجات بلاد الشام، ومصر، والمغرب العربي، يقولون في الشام: "ما بيَصدّقوا، لا تغيبوا عن الموعد"، وكذلك الحال في مصر والمغرب العربي، وفي هذه الحالة توحدت العلامة الإعرابية بحذف النون من الأفعال الخمسة، كما ألغي ضمير المثنى، واكتفت اللهجات بضمير الجماعة والمخاطبة، ففي عاميات الوقت الحاضر لا وجود لألف الاثنين، وقد وقع هذا الحذف لعدم وجود قيمة دلالية للنون، كما أنها ضاعت بضياع الإعراب، فليس الأمر كعلامة التثنية وجمع المذكر السالم التي تشير إلى معنى التثنية والجمع، بل إن النون هاهنا مقتصرة على الدلالة الإعرابية، وهي الدلالة التي ضاعت في اللهجات العربية المعاصرة.

الثاني: ثبوت النون في جميع الاستعمالات اللغوية، وهو ما نجده في لهجات الخليج العربي وبعض لهجات العراق وبعض لهجات اليمن، يقولون: "لا تْرُوْحُون، لازم اتْجون اليوم، كنت أشوفِك تسولفين مع فاطمة، لا اتْجين"، وقد ثبتت هذه النون في حالة النصب في قول الشاعر[٢]:

أَنْ تقرآنِ على أسماءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرا أحدا

والقياس أَنْ تقرأا ولكن ثبت في كلام العرب في حالة النصب[٣].

---

(١) السيوطي؛ الهمع، ج١، ص١٧٢.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٩٠

(٣) ابن جنّي، الخصائص، ج١، ص٣٩٠، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص ١٥، ابن عصفور، شرح الجمل ج١، ص٤٣٧.

وفي جميع هذه الحالات تثبت النون، وفي ذلك مجاراة للغة المعيارية في حالة الرفع، وثبوت النون بناء على هذا الأساس، ونرى أن هذه اللهجات قد حافظت على ثبوت النون في محاولة منها للتركيز على المقصود من ضمير الجماعة والمخاطبة، فيكون الوقوف على النون حتى يتبين المستمع هذه الضمائر، ويعي قيمتها الدلالية، إذ لم ترغب هذه اللهجات في الوقوف على الضمير فحسب دون توكيد نطقه بعدم الوقوف عليه.

من هنا يتبين أن علامة الأفعال الخمسة – ثبوت النون وحذفها – قد تداخلت وتوحّدت في اللهجات العربية المعاصرة وفقًا لنمطين استعماليين، وكل نمط من هذين النمطين ينتمي لبيئة لهجية محددة، كما يرتبط كل نمط من هذين النمطين بالاستعمال اللغوي الفصيح المتعلق بهذه اللهجات.

**

الخاتمة

الإعراب ظاهرة أصيلة في العربية واللغات السامية، وتكمن أصالتها مع أصل وضع اللغة، وليست طارئة عليها، ولا سيما العربية، وبما أن الوضع بدأ مع المفرد المذكر فأمر طبيعي أن تضع اللغة علامة شكلية له، فكانت الفتحة والضمة والكسرة على الحرف الأخير من الكلمة. ولما وُجِدت كلمات أبت أن يقبل حرفُها الحركة الإعرابية كـــ: المبنيات والمعتل بالألف، وأسهمت الحركة على نوع آخر من الكلمات كـــ: المعتل الآخر بالياء أو الواو، ولما احتاج مستعمل اللغة إلى التثنية والجمع اضطر إلى إيجاد لاحقة دلالية تضاف على الكلمة، وهنا ظهرت صعوبة بقاء الحركة الإعرابية على الحرف الأخير من الكلمة مع اللاحقة الدلالية الجديدة.

وقد انقسمت الكلمات العربية بناء على قبول هذه الحركات إلى أقسام، فمنها ما قبلها ومنها ما قبل بعضها كالممنوع من الصرف، والمنقوص، والمقصور... ولما انتقلت الكلمة إلى حالة ثانية في الوضع وهي المثنى والجمع والأفعال الخمسة احتاجت إلى لواصق دلالية، وبسبب هذه اللواصق لم تتمكن الكلمات من قبول الحركة الإعرابية، وبسبب التأثيرات الصوتية ما بين الفتحة والضمة والكسرة مع اللاحقة الدلالية اضطر المتحدث إلى إيجاد شكل جديد يتناسب مع اللاحقة والحركة، نحو: (كتابُان، كتابَان، كتابِان) ونظرا لصعوبة النطق وعدم التجانس بينها مع الألف حصلت إمالة الألف إلى الياء فظهرت الصيغة الثانية (كتابين) ولما كانت حالة الرفع تقتضي ثبات الألف صارت ملمحا دلاليا على الرفع والياء على النصب والجر، وهذا الحال مع بقية الكلمات في جمع المذكر السالم والأسماء الستة.

وفي ضوء ذلك جاء هذا البحث ليتناول نوعًا من نوعي العلامات الإعرابية في نحونا العربي، ألا وهي العلامات الفرعية، وتحديدًا الحروف منها؛ ولقد بيّن

هذا البحث مظاهر التداخل في دلالة هذه العلامات تبعًا للموضع الإعرابي، وبيّن ذلك التداخل الذي أفضى إلى توحيد العلامة الإعرابية في كثير من الأحيان، ومقارنة العربية الفصيحة باللهجات الحديثة.

لقد ظهرت بعض ملامح توحيد العلامة الإعرابية الفرعية في اللغة العربية الفصيحة، وذلك أنها جعلت علامة النصب والجر في كل من المثنى وجمع المذكر السالم بالياء، كما جعلت علامة نصب وجزم الأفعال الخمسة بحذف النون، أي بتوحيد العلامة في الحالتين الإعرابيتين، مما سلب الدلالة الشكلية من هذه العلامات.

أما على صعيد اللهجات العربية القديمة فرأيناها في الأسماء الستة قد وحّدت علامة الأسماء الستة والمثنى بالألف في لهجة بلحارث بن كعب وغيرها من القبائل، وأعربت بالحركات المقدرة، ووحدت الياء في جمع المذكر السالم مع نقل العلامة الإعرابية إلى علامة أصلية، وهو ما يؤيد أن فكرة توحيد العلامة الإعرابية حاضرة في اللهجات العربية منذ القدم.

توحّدت العلامات الفرعية المتمثلة بالحروف في اللهجات العربية المعاصرة، سواء في الأسماء الستة، أم في المثنى، أم في جمع المذكر السالم، أم في الأفعال الخمسة، وبذلك خسرت هذه العلامات دلالتها الإعرابية، وبقيت دلالتها مرتبطة بالمعنى الدال عليها، وهو ما يعد امتدادًا لضياع العلامة الإعرابية عمومًا في اللهجات العربية المعاصرة.

إن ما جرى في اللهجات العربية المعاصرة له ما يشفعه في اللهجات العربية القديمة، كما أن له ما يبرره من توحيد بعض مظاهر العلامة الإعرابية في اللغة العربية الفصيحة وفقًا لما مر سابقًا، فقد أُسقطت العلامة الإعرابية بكافة أشكالها مع دلالتها ولم تبق لها أي أثر؛ وذلك لأنها استعاضت عن تلك الظاهرة بتعبيرات وتراكيب متنوعة، حتى لو طالت الجملة، وبناء على هذا يمكن تفسير

التشابه بين الحركة الإعرابية الفرعية في الفصيحة كما هو الحال في المثنى وجمع المذكر السالم على أنها لواحق دلالية فقط، لا علاقة لها بالإعراب، ولذلك اتخذت اللهجات نمطا واحدا في كل بيئة لغوية لهجية، وقد تتوحد هذه اللهجات في اللاحقة الدلالية وقد تختلف، فقد يقول بعضهم: لا تروحون، ويقول آخرون: لا تروحوا، وهذا يعتمد على السهولة والصعوبة، من الناحية الصوتية بناء على الطبيعة الجغرافية للبيئة اللغوية.

ويمكن وضع تصور عام لتوحيد العلامة الإعرابية في الكلمات التي تعرب بالعلامات الفرعية الحرفية: (الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة)، بأن للعلامة الإعرابية دلالة على التثنية أو الجمع أو العدد أو الإعراب، بناءً على الخلاف النحوي بين العلماء في العلامات الفرعية، وإلغاء مصطلح العلامات الفرعية، أو أن الموضوعات التي أعربت بالحروف أو خالفت الأصل تكون مبنية كما في رأي الزجاج، منع من ظهورها التغيرات الصوتية واللواحق الدلالية في نهاية هذه الأسماء.

ونوصي الباحثين بضرورة دراسة هذه المسألة دراسة صوتية.

* *

المصادر والمراجع

- ابن أبي الربيع؛ عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي(٦٨٨هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- ابن جني، أبو الفتح (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط١ ٢٠٠٧.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٨.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (٣٩٢ه) سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، (١٤١٣هـ ١٩٩٣ م)ط٣.
- ابن حجة الحموي، أبو بكر تقي الدين: خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، ودار البحار، بيروت/ لبنان، ط ٢٠٠٤م.
- ابن حمدون، محمد بن الحسن: التذكرة الحمدونية، دار صادر، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م .
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد: مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

- ابن عصفور، أبوالحسن، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ) الشرح الكبير، شرح جمل الزجاجي، تحقيق يحيى علوان حسون، دار الكتب العلمية، د.ط –د.ت.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة ــ مصر، ط٢٠، ١٩٨٠م.
- ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن عوض السهلي، مكتبة أضواء السلف، الرياض/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، دار صادر، بيروت/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف أبو محمد: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، ٢٠٠٤.
- ابن يعيش، يعيش بن علي أبو البقاء: شرح المفصل، قدم له: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- الأخفش، أبو الحسن البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١١ هـ.

- الإشبيلي، ابن خروف (ت٦٠٩)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق سلوى عرب، مطبوعات معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ١٤١٩.
- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد (ت: ٣٥٦)، الأغاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م.
- الأفغاني، سعيد: من تاريخ النحو العربي، مكتبة الفلاح، السعودية، د.ت.
- الأنباري: أبو البركات كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك الحمد مبروك، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، د.ت.
- الأندلسي، أبو حيان ، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ودار كنوز إشبيلية، دمشق/ سوريا، ط١، د.ت.
- الأندلسي، أبو حيّان، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد ورمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ١٩٩٨م.
- البغدادي :عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي د.ت.
- الثقفي، غراب بن جار الله: علاقة أصوات المد بالعلامة الإعرابية في الأسماء الستة، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد: ١٣٩، ٢٠٢٢م، (٨٣٥ – ٨٣٧).

- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف: التعريفات، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز: المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نيل، وفتحي أحمد جمعة، دار أم القرى، د.ت.
- الحملاوي، أحمد بن محمد: شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية، الطبعة الأولى، د.ت.
- الدميري، محمد بن موسى بن عيسى: حياة الحيوان الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحق (ت:٣٣٧ه)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن مبارك، ص ١٤١، دار النفائس بيروت، ط:٣، ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م.
- السلسيلي (ت ٧٧٠هـ)، أبو عبدالله محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ج ١، ص ١٤٤، ط ١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١هـ) الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م، بيروت، لبنان.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة/ مصر، د.ت.
- الشيباني، أبو السعادات المبارك بن محمد: البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة/ السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- العجلي، الفضل ابن قدامة(ت١٣٠)، ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق محمد أديب عبدالواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ٢٠٠٦.
- العزري، عيسى: العلامات الإعرابية، مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، مؤسسة كنوز الحكمة، العدد: ٣٢، ٢٠١٥م، (٢٥٢ – ٢٦٠).
- العصلب، أبو شعفة محمد: العلامات الإعرابية ومظاهر تطورها في اللهجات العربية، مجلة كلية اللغات، جامعة طرابلس، العدد: ١٧، ٢٠١٨م، (١٧٥ – ١٩٢).
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق/ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
-العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- الغلاييني، مصطفى بن محمد: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت/ لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، ج٢، ص ١٧٤، ١٩٧٤م، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، د.ت.
- المالقي، أحمد بن عبد النور (ت٧٠٢٥هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- الملك المؤيد، أبو الفداء إسماعيل بن علي: الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- بشير، إيمان سليمان: العلامة الإعرابية في الجملة العربية ووظيفتها النحوية: دراسة نحوية وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ٢٠٠٧م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

– عبد اللطيف، محمد حماسة، وميلاد، خالد: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، حوليات الجامعة التونسية، جامعة منوبة، العدد: ٢٥، ١٩٨٦م، (٢٨١ – ٢٩٤).
– يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٦.

**

الملخص

يتناول هذا البحث الحديث عن فكرة توحيد العلامة الإعرابية، إذ تظهر هذه الفكرة بداية من خلال اللغة العربية الفصيحة، عبر العلامات الفرعية الحرفية، في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم والأفعال الخمسة، ثم تأخذ مظهرًا آخر عبر اللهجات العربية القديمة، وتبرز فكرة توحيد العلامة في اللهجات المعاصرة.

ويقصد بتوحيد العلامة الإعرابية أن تُوحَّد العلامة الإعرابية في الكلمات المعربة بالعلامات الفرعية الحرفية، استنادا إلى آراء النحاة في العلامة الإعرابية للموضوعات المذكورة أعلاه، ولمظاهر توحيدها في اللهجات العربية القديمة والحديثة، ومحاولة الوصول لمقترح لتوحيدها، وقد اتكأ البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج.

ولقد انقسم البحث إلى قسمين، تناول الأول منهما الحديث عن مفهوم العلامة الإعرابية، في حين تناول الثاني مظاهر توحيد العلامة الإعرابية في العربية.

ولقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن فكرة توحيد العلامة حاضرة في اللغة الفصيحة كما أنها حاضرة في اللهجات العربية القديمة والحديثة، وهي قضية خلافية بين النحاة، ونستنتج أن العلامة قد توحدت لغاية دلالية أخرى مختلفة عن الجانب الإعرابي. وأُسقطت العلامة الإعرابية بكافة أشكالها مع دلالتها ولم تبق لها أي أثر؛ وذلك لأنها استعاضت عن تلك الظاهرة بتعبيرات وتراكيب متنوعة، وتوصي الدراسة الباحثين بضرورة دراسة هذه المسألة دراسة صوتية.

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي، العربية الفصيحة، العلامات الأصلية والفرعية، العلامة، اللهجات، توحيد العلامة

Unifying the Diacritic Grammatical Marker: A Study in Light of Syntactic Controversy and Dialectal Usage

Abstract

This paper explores the unification of grammatical markers, beginning with Classical Arabic, where it is evident in diacritic sub-marks within six nouns, dual nouns, the sound masculine plural, and five verbs, taking different forms and highlighting marker unification in contemporary Arabic dialects. The study aims at standardizing inflected words' grammatical markers using diacritic sub-marks, following grammarians' opinions regarding these markers for specific subjects and their manifestations in ancient and modern dialects. The study relied on the descriptive-analytical approach to reach the results. The research proposes a standardization approach and is twofold: one discussing the grammatical marker concept and the other addressing its manifestations in Arabic. The study reveals that marker unification exists in Classical Arabic and ancient/modern Arabic dialects. It has been a contentious issue among grammarians, leading to the marker losing its significance, replaced by other semantic aspects. The grammatical marker, in all its forms, disappeared, replaced by different expressions and structures. The similarity between sub-mark grammatical movements in Classical Arabic, as seen in dual nouns and sound masculine plurals, is interpreted as purely semantic suffixes unrelated to grammatical inflection. Therefore, dialects have adopted unified patterns within specific linguistic environments. The study recommends that researchers study this issue phonetically.

Keywords: Classical Arabic, Diacritic sub-marks, Dialects, Grammatical marker, Marker unification, Syntactic controversy.

* * *